

وزارة التنمية الاجتماعية

قرار وزاري

رقم ٢٠٢٠/١٢

استنادا إلى قانون الجمعيات الأهلية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٠/١٤ ،
وإلى القرار الوزاري رقم ٢٠٠٧/٣٨ بقيد نظام جمعية المقاولين في سجل الجمعيات الأهلية ،
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة ،

تقرر

المادة الأولى

تحل جمعية المقاولين المقيد نظامها في سجل الجمعيات الأهلية بالقرار الوزاري
رقم ٢٠٠٧/٣٨ ، وذلك لعجزها عن تحقيق الأغراض التي أشهرت لأجلها .

المادة الثانية

لا يجوز للقائمين على الجمعية وموظفيها التصرف في أموالها ومستنداتها ، وعليهم
تسليم جميع ذلك للدائرة المختصة ، ويحظر عليهم مواصلة نشاطها .

المادة الثالثة

تقوم الدائرة المختصة باتخاذ كافة الإجراءات المتعلقة بحل الجمعية ، وتعد تقريرا
في شأن ذلك ، ويعرض علينا .

المادة الرابعة

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

صدر في : ١٢ من جمادى الثانية ١٤٤١ هـ

الموافق : ٦ من فبراير ٢٠٢٠ م

محمد بن سعيد بن سيف الكلباني

وزير التنمية الاجتماعية